

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطفى

عن الخليل وابن كيسان ولهذا اختص الحمد بهذا الاسم لانه لما كان ذلك لعلم اللذان كانت اصناف الحمد
اصافة الى جميع اسمائه تعالى وصفاته الاتري ان الايمان اختص بهذا الاسم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم
امرنا ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان الايمان بجميع الاسماء والصفات واجب **شرح**
لما كان عرض المصنف رحمه الله من هذا التناوب بيان الغنة ذكره في اول خطبته ووصفه بما سمعته
من جليل صفته لان فاتحة كل باب وخطبته ينبغي ان يكون مناسبة له والمناسبة بالاشارة الى الصفوة
منه والغنة هو الغم وعن ابي حنيفة رحمه الله هو معرفة النفس ما لها وما عليها وهو الذي يتردد
المصنف رحمه الله لكونه اعم بالمشيئة الى الغنة الاصطلاح المحمود في اصول الغنة كما عرفه والدين
الطاعة يقال ان له الجاطعة والجمع الاذيان **قال عمر بن كلثوم** وايا ربنا ولم يطوال **عصينا الملك**
بيننا **شرح** لما كان الغنة في الدين من اعظم الاسباب التي يتفرق بها العباد الى ربيهم غرور
في المعاش والمعاد وهو مناط السعادة والابدية والذات الشهوية وصنعة الخليل الذي من
شانه ان يصل شيئا بشي وصف الجبل بما يدل على القوة وهو المتانة يقال من البني بالضم متانة هو
منين اي صلب **ص** وفضل المبين على كل خاص وباد **ش** قال الجوهرى رحمه الله الغنة والعضيلة
خلاف الغنص والغنصه والمبين المنصص كالين تقول بان البني بيان الغنص هو بين وكذلك ابا البني
هو مبتين والحاضر خلاف البادي والحاضر المدين والقوي وهي خلاف الريف والباد به ذكره الجوهرى
رحمه الله والمعنى ان الغنة في الدين فضل ظاهر متفصح من الله عز وجل على كل احد اذ به يعرفون ما لهم وما
عليهم من عباد اتم وعاد اتم ومعاملاتهم وصيانتهم وذراريهم وحفظ اموالهم ومخوذك من
مصالحهم العاطلة والاجله ذلك فضل الله ليؤتيه من يشاء وهذا فضل العظيم **ص** والبركات الانبياء
المرسلين الاحاديث **ش** في الغنة شرفا ونحفا لونه ميرات المصطفين لاحيا من خلق الله تعالى لان الا
نبيا صلوات الله عليهم اجمعين وسلامه لم يورثوا دهما ولا دينا واما ورثوا العلم من اجز اخذ
بخط وافرو الاحاد جمع ما جده قال بن سبكت الشرف والمجد يكونان بالاباء والحسب الذي يكونان في رجل
وان لم يكن له ابا لم شرف **ص** وشعار الخلفاء الراشدين الاحواد **ش** اذا اطلق الخلفاء الراشدين فالمراد
بهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي صلوات الله عليهم اجمعين والراشد من لصف بالرشاد والرشاد خلاف
الغنى ذره الجوهرى رحمه الله والاحواد للوصف جمع جواد يقال جادا الرجل بماله بجوده جواد انما هو
جواد والشعار ما وى المنبذ من الثياب استغبر هذا الوصف بعلامة المجاوزة والمعنى ان الغنة لعلو
قدرة جعله الله من صفات ما انصف بالرشاد والوجه من خلقنا الراشدين الذين هم افضل امة محمد صلى الله
عليه وسلم وروى عنهم **ص** والحجة الدامغة لذوي الذم والاحاد **ش** الحجة البرهان يقال حجة حجة
اي غلبة بالحجة والذم من الشجاج التي بلغت الدماغ وصفت الحجة بها للنا لفة في القهر والغلبة والذم
الميل او يدره هنا العذر عن ابن الله عز وجل ولهذا فرق بما يدل على ذلك وهو الاحاد يقال الحد في
دين الله عز وجل اي حاد عنه وعذر والمعنى ان الغنة حجة الله القائمة لمن جاهد عنه **ص** والحجة الدامغة
الى حق والرشاد الذين من انصف بهما سلم من اوقات البغى والنابلس **ش** والشرعية التامة الى يوم النشأة
عن ابن عباس في قوله تعالى ويا قوم اني اخاف عليكم يوم النشأة يوم تقولون من دين قال هو ذلك
نقطة الغنص في الدنيا فينبذون على وجوههم وينادي بعضهم بعضهم بروي ايضا عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم والمعنى ان الغنة سنة الله تعالى والمحكمة التي لا يسخ لها الى الابد **ص** والذم الرجعة

الواقفة للارواح والاحياء **ص** المذمومة الواقعة الواسيلة المرافعة عن ارواح العباد واجبا
اوقات معاشهم ومعاريم **ص** والطريقة المثلى التي لا اعتقاد منها من البغى والتمسك **ص** طريقة الرجل
منه عبه والمثلي تانيت الامثل وهو الاقرب الى الخير والاعتصام بالامتثال اغضمت بالله اذا اغضمت
بلطفه من المعصية والبتى للمعدي والمعنى ان الغنة حيا المذمومة الاخوال لكونه اعتصام عن البغى
والتمسك بروبه **ص** والمعروة التي لا تقصم لها ابدال **ص** عروة الغنص يكون
معروفة والوئي تانيت الاوتن والوئيق البني المحكوم والاعتصام لانكسار ليقال فم البني شدة
من عنان يبتن فانضم والابد الدهر والاباد جمعه والمعنى ان الغنة وصلة لا تتكافى لم يفتق
بها وذكرا الاحاد ناكده كقولهم ابدا الابد **ص** محمد العباد قطارا البحار وغزارا العباد ويوازن بحبال
الرميل وحبال الوهاد **ص** لما كان الغنة في الدين موصوفا بتلك الصفات الشرعية فاستب ان يصيب
الحمد عليه بما يمكن من المحامد كقوله وعظمته فقال رحمه الله محمدا بعاذ قطارا البحار وغزارا العباد
الى حزة المعادة مفاعله من عدوت البني احصيته وقطارا البحار قطرها قال ابن سبكت في المحم
والنظر من اقطر من الماء وعجزه واحدته قطرة والجمع قطار والغار جمع غزيرة من الغزاة بفتح الغز
المجهمه وفتح الغزاي مثل الراوي الكثرة والبعاد جمع عهد وهو هنا المطر بعد المطر ويقال كذلك
يوازن هذا اذا كان على موازنته او كان محادا باله وحبالا لرميل بالحق الممثلة الرمال المستطيلة
وحبال الوهاد بالوجيد والوهاد جمع وهدة وهي المكان المطين والمعنى ان حمد على الغنة في
الدين يكا شري لعدد قطرات البحار والامطار المستتمة حزة بعد حزي التي لا يجيى عدد الا الله
تعالى ويوازن في الثقل الرمال الكثيرة والحيال التي لا يعلم عظمها بنفا الا الله عز وجل **ص**
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اذ اذ لع بفيض فضها عند فيض له عباد وتوهم
بنوم الاشارة **ص** اذ لع ان فعل من الورفة والزنى وبني القرية والمنولة ومنه قوله تعالى
وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقتر بكم عندنا زينة وبني اسم المصدة كما قال بالتي تقتر بكم عندنا
ازد لافا وبيض الفضل شدة ما حود من فيض الماء يقال فاض الماء فيفيض فيضنا اي كثر حتى ساء على
صبغة الوادي والذم بالذم الممجته المفتوحة والمبد بغيضة الروح في المذبح وبيضه حروجه
يقال فاضت لغنسه اي خرجت روجه قال الجوهرى في باب لصاد المجهمه فاض الرجل فيفيض فيضا
ويوضا مات وذلك فاضت لغنسه اي خرجت روجه عن ابي عبيدة والغداق لا وهي لغة في ميم
وابو زيد مثله قال الاصمعي لا يقال فاض الرجل ولا فاضت نفسه وانما يفيض الدمع والماء وقال
ببب ابا لظا بالمجهمه فاظ الرجل يعظ فيظا ويوظا وبيظانا اذا مات قاله وذلك فاضت لغنسه
اي خرجت روجه عن ابي عبيدة والكساي وعزاي زيد مثله قال **ص** كين **ص** جنح الناس وقال الوهم
فغنت عين وقالوا انفس وقال الاصمعي سمعت ابا عمرو بن العلاء يقول لا يقال فاضت لغنسه وكثر
يقال فاظ اذا مات قاله لا يقال فاض بالصاد بنة وسمى الكساي فاضت لغنسه وفاض هو لغنسه
اي فاضا بغير دي ولا بغير دي وتفيضوا انفسهم تفيضوا وضربته جنحى افضت لغنسه واقاط
الله لغنسه ويوم بنوم الاشارة بوم الغنصه والاشهاد جمع شهد والشهد جمع شاهد كصاحب
وصحبه وسافر وسفره وبعضهم يذكرون والاشهاد فيل هم الشهداء والانبيا والملائكة صلوات الله عليهم
اجمعين **ص** واشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي يفيض عن استغناء محامده اعدا الغداد ويجسر

عن احصا فضايله كل حاجر وعادة صلى الله عليه وعلى له الشيم الاطواد المرسوخ الاوتاد **ش** بقصد
بضم الصاد من الغضوب وهو العجز يقال فخرت عن نيتي فغضوبت عجزت بمنه ولم ابلغه ويقال
استغنى فلان في المسئلة ونقضي بعيني والمحامد جمع محمودة وهي خلاف الذممة والامداد الغاية
والنقداد مصدر كالغضاب في ضرب والترداد في ردة والنظوان في طوفان وفيه اشتغاب
بالتكثير وجهر بفتح الصاد من الخضير بالفتح ايضا وهو البعير يقال حصر الرجل بالكسر حصره حصر
بفتح وبفتح لغيا والمحاصر بالصاد المهملة البعير من الخضير من الوسط وهو الاحاطة يقال
حصره بحصره حصره صيق عليه واحاط به والعاذ من العذد والصلوة من الله تعالى الرحمة وال
الرجل اهله وعياله والة ايضا ابتاعه والشيم الشويق وماي اجبال المرغعة والاطواد جمع طواد
وبالفتح لغية **ص** اقوله وانا العبد الرجي عفو الرب التبر البر الجواد محمد بن عماد بن مالك
دار هذا كتاب بالغ غايته الطلقة والمراد ونهايه البعينة والارتياد جامع لخلاصته الحقا
الاقدمين والالواني والاختيار **ك** كافل بخلاصته محقق يعوق كاهل لندة فيق والانتقاد كاشف
لاستدراج الجامع الكبير عن خضاد وانتقاد **ك** كاف لمعضله الذي لجضع له كل ذي ذهن وفا
وايق الحق من عبونه العون ومنونه المنين الذي ما الفضل فضله من نقاد **ك** بنظر برينه
خلا الشك من العواد **ك** وخزير بيه جلا البصيرة وكل قلب صاد وخرالة لفظ به بزنا من الجاهل
الاجي وينقاد **ك** الي جلاله معني دون ينيله شيب الغراب او شوك العقاد **ش** ملك داد اسم
مركب من كلمة عربية وبى ملك وكلمة فارسية وهي اد ومعناها قبل اما العود الذي هو
خلاف الظلم واما العطا فيكون ملخص معنى هذا الاسم عطا الملك لانهم يقدمون المصاف اليه
على المصاف ويخجل ان يكون معناه عدل الملك والله اعلم عا طلبه بكسر اللام ما طلبته من شيء
والبعينة بكسر الباء الموحدة وصمها الحاجة والبعينة بكسر الباء التي تبغيتها بالضم الحاجة
نسبها عن الاعمى **ك** الارتفاع الطالب يقال ارتاده اطلبه طالبا وخلصه اجات الاقدمين
رحمهم الله ما جاد منها وخلص قال الجوهري خلاصته السرى بضم ما خلاص منه قال والخلص ايضا بكسر
الخاء حكاية ابو عبيد وجي الصفا في رحمة الله عن العذار نحو في الخلاصته والاجان جمع جث وهو
التفتيش والاجتهاد بدل الوسع والمجهود وفي اصطلاح الفقهاء هو استنعاغ العقيدة وسعة في طلب
الظن يبنى من الاحكام الشرعية فالظن احذر به عن القاطع والشرعية عن العقلي والمحيطة وبني
عن الاستعراق فليس كل مجتهد مجتبا بالاحكام كلها بالفعال وفي الاستعراق اشارة الى خروج اجتهاد
العصر والكافل هذا الصامن والخالصه الخاصة يقال هذا الميثي خالصه لك اي خاصة قاله الله
خالصه لك مزدون المومنين ويقول فلان خالصي كبري الجاهل كما نقول حذري والمحقق يقال منه كلام
محقق اي رصين والرصين المحكم وهو الثابت والكامل الحمار وهو ما بين الكفيل والانتقاد يقال
منه انتقدت الامر اهم اذا خرجت منها الزيف والمعنى ان هذا الكتاب بالغ غايته المطلوب الحاجة
جامع لما جاد من مباحة الاجتهاد المنقذ من من المجتهد من مشتمل على خالص المحقق الذي بعد تدقيق
والانتقاد بلوغه اعلى درجات المنه فيق والانتقاد المعبر عنه بالكمال اذ الكمال اعلى ما في الدنيا
واختصا بطريق سلوك اقرب واختصا بالكلام اجازة والانتقاد ادق لعل لغضه ونوما بين الا

سلف

والتفتير يقال فلان مقتضد في لغته **د** اعلم ان الاجاز والاختصار في الغالب يستعملان
كالمتواد فين كذا ونما ونما يقال ان الكثرة في الكلام لكن اصل معنى الاختصار الرفة وفي قوله الع
ومعنى الاجاز العجز وهو قوة الطول ويوصف الكلام بانه طويل عريض بطريق الاستعانة لمشا
الجسم في الصاد الاجزاء ونوايها وطوله كثرة الفاظه لكثرة معانيه وعرضه كثرة الفاظه لتوسيع
معانيه وتكبيرها وان قلت قال الله تعالى وان هممتم المشرفة ودعا عريض وصف به لان الانسان
اذا ابتلى بالشر والعيادة بالله بكبر الدعا ويبلغ فيه ويما وعلية وان كان مراده شيئا واحدا
وهو دفع الشر عن نفسه اذ اعرفنا لهذا فتقول **ف** نقول لما كان المصنف رحمه الله لم ينقص من مسيل
الجامع الجبر شيئا بل ذكرها كما كان بارشع عبار وايضا اشارة واد ما ينسب له من مسيل الدليل
بانه على ان كفايه هذا كما يشغ الاسوار الجامع الكبير عن خضاد وانتقاد لكن ذكرا لانتقاد
على انه توسط ولم يبالغ في تباين الكلام بالمسئبة الى معانيه والكتاب كما نرى في غاية الاختصا
البري انه يعتبر لاقول حروفها من المتواد فين وعندنا وسواهما في الحروف يعتبر لاقول من حيث
الحركات الا ان يكون في الترادف الاخر فائدة زائدة من حيث المعنى كما لا يخفى عن المتبحر في هذا
الكتاب فالوجه حينئذ في ذكر الاختصار ان يجعل على فادته التوسط من حيث كثرة الادله
وسميتها بل ذكر لهما وزاد معنيها والكتاب في تقوله منه فهاه مؤنثه كفاية والعرض كبير
الصاد المجمع المشتد المستعلق يقال امر متضاد بعندي لوجهه والمعضلات المشكايه وخضع
من المصنوع وهو النواضع يقال حضعني اليك الحاجه والذهن العظنه والحفظ ويقال قلب
وقاد سبيع النوفد في النشاط والمضارة وخطوط وقا ذاي حاذ والمعنى ان هذا الكتاب يحكي
المشتغلين به مؤنثه المستعلق عليهم من سائر الجامع الكبير الذي لا يعنى اليه كل ذي فطنة
حادة والواجب من لوفاه وهو صند العذر يقال وفي جهده واولي بمعنى فكان المراد هنا والله
اعلم بالحق المصافا بيه خلاف الياطل وبالحق الصاف ما يجب له من الايضاح والتبيين والتحقيق
والعجيب والمراد بالعبون والمؤمن ذات الجامع الكبير لان عين الشئ بعينه يقال هو مؤنثه
وكلمة من هنا اي في قوله من عبونه للتبيين لا للتعويض كما في قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان
والعبون جمع عابيه وهي النطيع من حمر الوصل او جمع عوان وهي الضعف في ستم كل شئ في الضعف
بالتحريك المداة بين الحديث والمسئنة ولو يظهر في مناسبة كل احد من هذين المعنيين وتقول
بان العون يعنى من لنا سخ من بعين لم بعد وكان الاصل من عبونه العين ومثونه المسئنه
لبيتنا وي عجز الشعمين قال الجوهري رجل اعين واسمع العين بين العين والجمع عين ومثه قيل
لبيقتا لوش عين والنور عين والبعرة عين ويكون المعنى حينئذ على التشبيه لغرض الجامع بما
يستهضف من العبون والمؤمن جمع منى يقال رجل متق من الرجال اي صلب متغير لما تقمته الجاهل
من العود في القوية في الصحة والاحكام ولهذا اوصفها بالمتين وهو الصلب وكانا المئين ههنا
محدوف منه تا التانيث تغديره ومثونه المتينه لتطابق الصفة موصوفها في التانيث
محدفت التا كما حدثت في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين تغديره في الاصل قوسه من
المحسنين والنعاء العنا والمعنى ان مراد على صل الفضل منه لا يوصف بالنعاء فضلا عن الاصل
ق قوله بتقدير لبا الموحدة معلية ايضا بقوله واف كانه قال وانى يحعه بتقدير صغته كذا

بمنه

ن

د

سنة واصله الحكم بالملك المنفذ من عدو لم يجز **ش** اي ولو لولا ياخذ الموالي لغدير العبد الماسي
ولا زال ملك المشتري من العدو وعنه حتى اسره العدو ومرة بابه وباعوه من رجل بعد ان امرزوه بدم
فاخرجه الى دار الاسلام كان حق الاخذ من المشتري الثاني للمشتري الاول وحق الاخذ من المشتري
الاول للموالي لغدير لان من اذم سمى لغدير معقول المعنى وقرن وورد بحق الاخذ من ورد الا
والغدير على بين فغفرناه عليه فكان الملك الاخر في الزوال وهو ملك المشتري الاول او الثاني
العود كما ان الملك الاول في الزوال وهو ملك الموالي القديم احزني وجوب العود فصار الحال هنا
كالحال في رجوع الواعب الاول والثاني حتى لو وهب زبده عمدا من عمرو وسلمه اليه ثم وهبه عمرا
من بكر وسلمه له لم يكن الواعب الاول وهو زيد حتى يرجع فيه مال الرجوع فيه الواعب الثاني وهو عمرو
تلك هنا وسدا لانا لو اعذرنا غير هذا الترتيب واستأخض الاخذ اول للموالي القديم دون
المشتري لادبي اما اني كبر احد الحين او نعطيله وبيانه ان الموالي لغدير لو اخذ فاما ان يتولى
بجواز اخذ المشتري الاول منه امر لم نقل فان قلنا بجواز احدي المشتري الاول من الموالي القديم كان
للموالي القديم ان ياخذ منه ثانيا صودي اليه كبر احد الموالي القديم من غير فاسد وان لم نقل بجواز
اخذ المشتري من الموالي لغدير لعطلنا حق المشتري الاول في الاخذ مع انه هو المشتري للاخذ لو
ورد الاسر على ملكه وبين واذا كان الترتيب المذکور هو المعتمد ثم ياخذ المشتري الاول لم يكن
للموالي لغدير ان ياخذ لما مر من الاشارة الى ما حرجفه عن حق المشتري بقوله والاحرز والاول
اولا عودا اشهد اخذه المشتري الاولي في مثلنا كان للموالي القديم ان ياخذ لكن لمناه فعه
من الثمن الاول والثمن الثاني حرم المائمه في هذا الماسور كما في الشفيع اذا اخذ احد من مشتري
كبابه المريض في ثمنها ومات ولا مال له غيرها ولم يجز لورثته المحايه حتى رقتا المشتري واخذ
الدار بتمام قيمتها وهناك انما ياخذها الشفيع بما فاعر على المشتري ذلك هنا بخلاف ما لو زاد
المشتري في الثمن حيث لا يلزم الشفيع تلك الزيادة لفقده الصلوة فافترقا فان قيل المشتري
الاول دفع الثمن في الملك الاول وقد استغنى ذلك الملك وطلب فلا يعتبر ذلك البيع ولا ثمنه
كالشفيع اذا باع المشتري ثم استنراه اخذه الشفيع بالثمن الثاني قلنا المشتري الاول انما ياخذ
لحق الملك الاول فانه لو اذ لك الملك لم يكن له ان ياخذ فلما اخذ بالثمن الثاني صار الملك في ملك
واحد فلا يجوز ان يوزع منه ماله ليجل اليه ما غرم وهذا لان الاخذ بطريق الامارة اليه يوزع ملكه
ولهذا لو كان عليه دين او في عنقه حياثة لعود الدين والحياثة اليه كان له ان يوزع عن ملكه **قوله** وان يقضي
فان ياخذ من المشتري الثاني بالثمن الثاني للموالي لغدير الى اخره اشارة الى ان الموالي القديم لو رجع
الامر اليه فاقض من قضاء المسلمين فيقضي له بخلاف الترتيب الذي قررناه بان يقضي له بالاحد من المشتري
الثاني بالثمن الثاني كان قضاءه لغوا باطلا سواء يقضي وهو يعلم بشره المشتري الاول لم يعلم حتى
لوحض المشتري الاول استرد الثمن الثاني العبد من الموالي القديم ودفعه الى المشتري الثاني لما اخذ
المشتري الاول منه ثم ياخذ الموالي القديم من المشتري الاول وانما كان القضاء باطلا لانه صادف محلا
ليس بجهد ابيه اذ عند الشافعي رحمه الله الاخذ بالثمن باطل وعندنا الاخذ للمشتري الاول لو رجع
الاسر على بين دون الثاني فكان القضاء للموالي لغدير باخذ بالثمن الثاني ولا يملك ولا يستد لان
يكون قضاءه صادرا عن رأي واجتهاد منه فيبغض كما اذا كان الثمن الثاني في قبض المشتري بالاحد

على الوجه الذي ذكرناه لانه اعتمد دليل اما في وجوب الرد بعينه بشي نظرا الى اصله في
ان الكافر لا يملك مال المسلم بالاستيلاء عليه واحرازه بعد الحرب واعتمده دليل امام احوالي حينئذ
رحمه الله في وجوب الرد بالثمن فيكون المثل حبيبه بمثله جعل الايق من حيب انه يجامع لغا الملك
لحايته لراد ودفعنا للضرر عنه **قوله** والمجتهد يبيع الدليل القابل الى اجرة اشارة الى جواب السؤال
مقدر ونقتر به ان يقال لبيغ ينفذ القضاء وهو محال للامتناع كما ذكرتم ونقتر بالجواب ان يقال
المجتهد يبيع الدليل المشري لا القابل به فاذا وقع تضاده في مثل ساع فيه الاجتهاد وليس محالنا
للنقل والاجماع سقط وان لو قيل له اخذ الاثري ان الثمن اذا قضى عن رأي واجتهاد بشهادة
العساق على غيب او يقضي بالنكاح بشهادة رجل وامرأتين على غيب فانه ينفذ قضاؤه لان كل
واحد من العاضدين مجتهد فيه وان كان من حوز القضاء على الغيب لا يجوز شهادته العساق ولا شهادته
المناسم مع الرجال في باب النكاح كذلك هنا واصل هذا ما ذكر في الزيادة ان من نفوذ الحكم والقضا
بالملك في العينة المسسقة من الكفار قبل احرازهم اياها بعد الحرب وصورته ان العدو لو
غلب على عينة المسلمين بعد احرازهم اياها بعد الاسلام قبل فتمت بين الثمنين ثم طر عليهم
قوم من المسلمين فاستسعدوا العينة منهم قبل وصولهم الى دار الحرب وحكم الامام بالملك في
المستند من ثمن العينة تطرا الى ان استيلا الكفار قبل احرازهم اياها الحرب لو حيل ملك لهم ومن
بيدهم لغد فتمت ولا سبيل للمسلمين الاولين عليها لانه اخذ لغد ابي حنيفة رحمه الله في ثمن
الملك للكار فباستيلايه على مال المسلم ويقول الشافعي رحمه الله بان الاحراز بالمال ليس
لشرط في الصورة التي تبنت فيها الملك بالاستيلاء عند وهو استيلا المسلم على مال الكافر حتى
جرزا عنيته قبل الاحراز بعد الاسلام ذلك هنا القضاء صادف فضلا لمجتهدا فيه فيبغض هذا
كله اذا قضى الثمن بالرفع بالثمن الثاني الى الموالي لغدير وكذا اذا دفع للمشتري الثاني الى
الموالي لغدير بغير قضاء الثمن الذي استنراه به من العدو لانه بمثله البيع لما فيه من
التملك والتملك بالتماني وهذا الوبا عه منه باقل او التراد وهبه منه صح وياخذ المشتري الاول
منه بالثمن في فضل الشل وبالقيد في فضل الهبة كما لو وقع هذا المتصرف مع اجسني حرو ياخذ الموالي
القديم من المشتري الاول بالثمن في صورة التمثال لانه فاعر حقا عليه بذلك والتمن واليغدي في صور
الهبة **ص** وان كان الماسور رهنا بعد له الدين فالاخذ للمرتمن الحاقا للعابيه بالقيام ضد المستأجر
يبيح ذاي اذ حقه عكس المرتمن في المنغلا يقين حتى يخالف في المبدل غير راجع على الراهن اذ حتى يبيع
واليرفضه كما في الحياثة والدم والبر صدا لبيع اذ حسسه ضد المرتمن غير مقصود حتى كالتفاهة
لعبه الامارة والابداع من المالك ممنهطا دينة ان ابي للرضا بالوي ضد ما لو كان غاييا حيث
يجتهد برد العزم للعدو وان عدل الدين لثمنه اخذ جميعا لوزن ليعا على المصنوع وغيره كما في بعض
والود بعبه وغاد رهنا لمرتمن ابي المرتمن فذاه الراهن راجعا عليه بالمصنف معا صاللا
ضلوا رايلا عكس للعدو اذ يحبره الحال من المرفض الراعي سوي دينة وان غاب الراهن فري
المرتمن راجعا عند خلاف لهما ليعا على شريك المشراعت فذاه الحياثة بخرو
اياه وعييه والله اعلم **ش** اي ولو كان العبد الماسور رهنا عن رجلين على مالهما واليه
مثل قيمته والمسئلة كالجحاق الاخذ من مشتري المرتمن لا للراهن لان الماسور رجع على المرتمن

وله فيه حق معتبر تقدم به على المالك قبل الاستيفاء بعد الحاق الحق العايد بعد الاستيفاء الحق
 القابل فيه بخلاف ما لو كان مكان المرتهن مستأجر حيث لا يكون حق الاحتذله وان ورد الاستيفاء
 وله فيه حق معتبر بل يكون حق الاحتذله للمالك في رواية المشهور واحدي رواية السبل الكبر وهو
 المشار اليه بقول المصنف رحمه الله في راي وفي الرواية الاخرى المستأجر حق الاحتذله لا ينفصل
 الى حقه في المنفعة الا بالرفق وجه الرواية الاخرى ما اشار اليه المصنف رحمه الله من ان حق الاحتذله
 حق الاحتذله في المنفعة لاني العين بعكس حق المرتهن فانه في العين دون المنفعة ولهذا تخالفنا بالخيار
 المجمع في انه لا يبيع الرهن باذن المرتهن فحق حقه ببدله وكان رهنه عند ولو بيع
 الما جوري باذن المستأجر لم يتعلق حقه ببدله والعقد الما جوري في العين دون المنفعة فافترقا
 واذا المرتهن للمستأجر حق العدة فكذلك المستأجر المودع بطريق لاوي **قوله** غيره في قوله فراجع
 منقول على انه حال من المرتهن التفتير فلاحق المرتهن حال لونه غير فراجع على الراهن بما دونه من
 العدة لان المرتهن عامل لنفسه من حيث احيا بالعداء بينه بعد ما لوي باسرها الموهون واجي بين
 فضاء بعدد وانما عنه ومن اجي حق نفسه لا يرجع بسببه على غيره كما لو جني الموهون في يد المرتهن
 وفداء او مرض فداواه الا لوي انه لو لعب في بين سنط بعت لا يجيب من الدين وهذا خلاف البايع
 اذا استرا ببيع من يده قبل القبض وفداءه حيث كان له ان يرجع على المشتري بالعداء ايضا مع القل اذا
 اختار المشتري امضا البيع مما لزمه من الزيادة على الثمن الميسر لان حبل البايع المبيع ليس بحق
 منقوض بالعقد حتى يحون سببه بالملك فنكون في العدة احصاه لان ملك البدر والخمس
 لا يقصد بعقد البيع بل المفضود من جسمه وصوله الى ثمنه بخلاف المرتهن لان ملك البده
 والخمس بالدين منقوض بعقد الرهن فافترقا ولهذا جالف العقدان في تفاق الحبلين بعد الا
 والابداع من المالك جني ان البايع لو اعاد المبيع من المشتري او اودعه اياه لم يبق له خواله لا اشتد
 وبمثل لو اعاد المرتهن الموهون من المالك او اودعه اياه لم يطل حقه في الخمس حتى كان له ان يسترد
 من الراهن مبي ثل لان عقد الرهن باق الا في حكم الضمان في الحالك حتى لو هلك في يد الراهن لا يضمنه
 المرتهن وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يلزم المشتري غير الثمن الاول لان البايع مضطر
 لاجبا حقه في الخمس لاستنفا الثمن والعقد ليس منعلقا برتبة العدة بخلاف الحبايه فانها
 تعلقت برقبته وهي عيب فاذا افداه البايع فقت طهره عن العيب فافترقا وجوابه ما قلنا
 من ان حق البايع في الخمس ليس منقوض بالعقد وحق المرتهن منقوض من ان ابا البايع ان ياخذ
 عرض على المشتري فان اي سنط الثمن وان اخذ لزمه الثمن وهذا لانه ثبت حق الاحتذله لكل
 واجد منهما اذ هو في ضمان البايع وفي ملك المشتري الا ان حق البايع مقدم بخلاف الماسور
 ثانيا اذا ابي المشتري الاول اخذ حيث لا عرض على المولي لغيره اذ ليس للمولي القديم ان
 ياخذ من المشتري الثاني قبل اذ المشتري الاول منه لكون الاسترا بما ورد على الميسر
 الاول وملكه فكان حق المولي القديم مرتبا على حقه فان قبل فزال ملك المشتري بالاسترا
 قبل القبض فوجب ان يبيعه فلنا ملكه وان زال لكنه لعرضه العود فلا يمتنع كالتا
 اذا مات في يد البايع ودفع حله لها واخصر اذ الختم صار خلا **قوله** مستنظا منقوض على
 انه حال البيا من المرتهن وهو اشارة الى ان المرتهن اذا ابي ان ياخذ الماسور كان مستنظا ليد سببه

غارة

لرضاه بنوا الرهن في ضمانه سمووا اخذ الراهن بالعداء اذ لو تاخذة الا لوي ان الراهن لولده
 ياخذة اصلا لا ينفذ الدين فكذلك اذا اخذ بالعداء ونحوه الخلاف ما لو كان المرتهن غائبا ومبت
 حق الاحتذله للراهن لو ورد الاستيفاء عليه واخذ بالتمن حيث كان المرتهن اذ اخذ ان يعيد
 المرهون الى بين بعد رضاه ياخذ الراهن حال عينه اذ حقه مقدم عليه كما ذكرنا
 من قبل هذا لانه لما ياخذ بشرط ان يرد على الراهن فاما عزمه في العدة هذا كاله اذا كان
 الدين مثل قيمة الموهون واما اذا كان مثل نصفه لبقية فيكون حق الاحتذله للمرتهن والراهن جميعا
 فيؤدي كل واحد منهما نصف العدة فلو زيع الحق الاخرى على نصفه المضمون على المرتهن بدينه
 اذ فداوه عليه دون نصفه الفانغ عن الدين كما لو غضب من رجل عبدا واستنودع منه
 عبدا اخر فاسرها العبد وواخرتها بها بالحرث ثم استراها رجل اخر كما كان فيما المذموم
 على الغاصب وفيما الود بعد على المالك كذلك هنا **قوله** وعاد رهنما متراشا الى
 ان الراهن والمرتهن اذا فدايا العدة يعود رهنما كما كان لما متر من ان الاسترا ورد على يد المرتهن
 وله فيه حق معتبر يتقدم به على الراهن قبل الاسترا فكذلك العدة الحاقا الحق العايد بعد الاسترا
 بالحق القابل فيه كما فترناه عند اكله اذا اتفق الراهن والمرتهن وفيه با العدة الماسور
 واما اذا ابي العبد المرتهن ان يفديه فيعده به الراهن من ماله ثم يرجع على المرتهن بمضف
 العدة افترقا المفاضته حينئذ بينهما بنصف العدة ونظيره من دين المرتهن للمجانسة مع
 وبعود العدة رهنما بما بقي من الدين وانما يرجع الراهن بنصف العدة لكونه مضطرا لاجبه لجا
 لملكه ولانه لزمه بسبب حصول ضمان المرتهن وكان كالهلاك في يده بخلاف فدا المشتري
 العبد الماسور قبل القبض لانه اعادته الى قديم ملكه وقد كان استغادة من البايع بتمن فلا
 يرجع من رضاه اما الراهن فليس يستغدر الموهون من المرتهن للمرتهن بالاعادة الى قديم ملك
 حق في الاسترا بوجه الله وفي بعض الروايات لا يلزمه الثمن وهذا خلاف العكس وهو
 ما اذا ابي الراهن ان يفديه وقد راه المرتهن حيث لا يكون له ان يرجع على الراهن بمضف العدة
 لانه مندرج لانه اذا كان الراهن حاضر اممكن من المرتهن من دفع الاموال القايه فيضد الراهن
 على العدة اكله بطل حق المرتهن في الرهن لان حقه في حبله للضيقين معا فاذا لم يوفقه الى القايه
 كان فاصبا د بن غيره بغير امره من غير اضطرار وكان منه عابا بخلاف الراهن اذا فداه عند اباد
 المرتهن اذ لو رجع الراهن الاموال القايه لا يجبر المرتهن لان بالاسترا هلك الرهن ونسقط الدين
 وانما يعني بالعداء اذ اذ يي المرتهن ان يفديه كان راضيا بنوي د بيه فتركه ود **قوله**
 وان عاها الراهن فدي المرتهن الى اجرة اشارة الى ان الراهن لو غاب وفداه المرتهن كان له
 ان يرجع على الراهن اذ اخذ بصفته العدة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله واما عند ابي ثوبان
 ومحمد بنهما الله فالمرجع لان المصنف غير مضمون على المرتهن فلم يكن بالعداء محجبا عن نفسه
 حتى يجعل مضطرا لبيته والوجه في حقه رحمه الله بقوله للمرتهن حق الخمس في الرضا لاخر وان لم يكن
 مضمونا فانه حق الخمس في المضمون فصار مضطرا في ذلك صا ورة اجبا حق نفسه وهذا
 الخلاف لعرض على الخلاف فيما اذا اشتري رجلان عبدا صنفه واحدة بالثمن فغاب
 احدهما قبل فدا الثمن ففداه من جميع الثمن واحدا بعد ثم حضرا الغائب فانه يرجع عليه الحاضر

بصفت المترا الذي نعت عنده ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله فان قيل هذا القدر
 لان محمد رحمه الله مع ابي يوسف رحمه الله معنا ومع ابي حنيفة رحمه الله معنا قلنا يجوز ان يكون محمد رحمه الله
 فولات والمذكور هنا قوله الاخر **قول** وقد اخرجنا به محذوه باناء وعينية استبان الى نظير مسئلة فدا
 الاسير بمسئلة هذا الجاني قال العبد المرمون اذ احبتي وقيمته التزم من الدين كان العذابي قد المضمون على
 المرمون وفي قدرا الزيادة على البراهين فالوقفة الداهن عند ابا المرمون وعند عبيته لم يكن منبر عا
 ويرجع بحضه المرمون من فدا الجنانية كما يرجع في فدا الاسير وان فدا المرمون عند ابا المرمون يكون منبرا
 بالاجماع فلا يرجع عليه بشي وان فداه حاله عبيته ممنوع على الخلاف الذي ذكرناه وهو انه منبر عند
 فلا يرجع وعند ابي حنيفة رحمه الله مضطر ف يرجع بصفت الفدا والله اعلم **واعلم** انه نبيلون هذا الباب
 في ترتيب الجامع عشرة ابواب فضل المصيبة رحمه الله مسابله الى ابواب المتفكر منه من كتابه فضع
 مسابله الباب الاول منها الى باب النشاز في التوكيل وهو آخر ابواب الوكالة ومسابله الباب الثاني والثالث
 الى باب مجتنب الورد بعنه ومسابله الباب الرابع الى الباب الرابع عشر من ابواب الوصايا والباب الخامس
 ذكره في كتاب الشهادة من تصديقه خلا بعض مسابله فانه ذكره في اول الوصايا وذكر معظم مسئلة
 المسابله لساء من باب ما يكون اجاز في البيع من ابواب البيوع ومسابله السابع في الباب الثاني عشر
 من ابواب الوصايا وذكر مسابله الثامن في الباب الرابع من اجنابيات في ضمن مسابله المنقوله اليه من
 الباب الثاني من ابواب الجنابات الا ان الوضوع في مسابله المنقوله فيما اذا كان الخضع بايا بالبيت
 والوضوع في الباب الثامن فيما اذا ثبت بالاقرار والافراق الانية تحمل العاقله موجبا لجنابة وذكر مسئلة
 التاسع في باب سوري الطرف مما فيه والطعام والعتم من ابواب البيوع وذكر مسابله العاشري في باب
 الحث في المعاصي من ابواب الايمان وقد بينا على ذلك في ذلك الابواب **من** وعندها انها التحيق الى اخر
 الكتاب ثم الكتاب واذا بالشرط المخترع في جمع المغفرق الى الاضار والاضار وضع المتباد التشار الى
 احاس مرت في ابواب و ان يانس لما فرحرت ما بينه اطاب واسباب **و** الهمة لواء الهمة في صوغ
 اشكاله الحجاب والعوض في حل اشكاله بالغا كنه الحق والصواب انه كبري جواد عبرت و هات **ش**
 لما استجاب المصنف رحمه الله الى اخر ما تضمنه من هذا التاليف واعتمده بينه من حسن التصريف والتصنيف
 التي هذه الجملة كالخاتمة له منتهى على ما وقعته الله تعالى ليه في هذه الكتاب من الوفا بالشرط الذي اخبره
 في تاليفه من الا هو بالحق ذكرها ثانيا على الله عز وجل ببعض صفاته الكريمة اذ وقعته بلطعة وانعامه
 الى تحقيق هذا المختصر وانما **ش** شكر الله مساهمه وجعلني اعلى العز وس منقلبه ومثواه انه على كل شي
 قد بيه وبالاجابة جديس **ثم** اننا بشرع في تفسير ما تضمنته هذه الخاتمة من الغريب **فقول** التحقيق
 قد مر الكلام عليه في خطبة الكتاب والمخترع هنا المنشأ قال الجوهرى اخترع د اى اشقته ويقال
 الشاء وابتدعه والابصار جمع نظيره وهو المثل والاضراب جمع ضرب وهو الصبغة والصنفا من
 الاشياء والشاذ المفرد يقال شذ عنه يشذ ويشذ وشذوا اي افرغوا عن الجمهور ونذر وهو شاذ
 والشارد النافر يقال شذوا ليعبر يشذ وشذوا وشذوا شذوا انفرضوا شذوا الاطاب بالهبة في الكلام
 يقال اظن فلان في الكلام بالغ فيه والاشهاب الاختار في الكلام يقال اسهب الرجل اذا كثرت في الكلام فهو
 مسهب ينسخ الهاء ولا يقال يكسر ما وهو فاء والمهنة بكسر الميم مصدر من عليه منه اذا امتن ويقال
 الهمة تدم الصبيغة والمهنة بضم الميم القوة والاشكال ينسخ المخرج جمع شكل ينسخ المشير المجمع والكاف الساكنة

المثل والنجاب بضم العين المهملة الامر بفتح منه والنجاب بالفتحة بما كثر منه والاشكال بكسر الهمزة مصدا
 اشكال الامر اشكالاً لا جنوم مشكل وكذا البش بضم الاول وسنلون الثاني بفتح يافته يقال عرفته كنه المعرفة والله اعلم
 بالصواب قال العبد الضعيف جامع شمل هذا التاليف هذا اخر ما رسمه الحاضر واملا **هـ**
 وهذه الباطر واصطفاه من شرح الغاظ هذا الوجيز الكافل لغاية التبعي البعيج الكامل لخص
 التحرير والتميزه نفع الله به الاسلام والمسلمين وجعله لسكان صدق في الاجزى وعلما يهتدي به
 الى يوم الدين انه على كل شي قد بيه وبالاجابة جديس **و** الحمد لله رب العالمين
 والصلوة على سيدنا محمد وآله اجمعين



